العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

العملات المشفرة تتحدى الهجمات في مراكز مالية جديدة

دول كثيرة تتسابق لإرساء قواعدها أبرزها البحرين وروسيا البيضاء

البحرين في صدارة الدول التي وضعت قواعد تنظيمية شفافة لنشاط العملات المشفرة

تشهد خارطة احتضان نشاطات العملات المشفرة تحولات كبيرة بين فريق من الدول المتشددة في محاربتها ودول تفتح الباب على مصراعيه، في وقت بدأ فيه فريق ثالث باختيار وضع قواعد تنظيمية لاقتناص الفرص التي يتيحها هذا القطاع.

لندن – لكنّ فريقا ثالثا قد تكون للمراكز المالية الكبرى مثل لندن ونيويورك، التي تطبق لوائح الخدمات التقليدية على قطاع العملات المشفرة جاذبيتها للمؤسسات الكبيرة الساعية وراء الأمان، لكن تعقيدات الالتزام بالقواعد والتكاليف المرتفعة تمنع العديد من المشروعات الجديدة من دخولها.

ويقول خبراء القانون إن المناطق ذات الولاية القضائية التي تطبق قواعد مخففة مثل سيشل وبيليز تتيح سهولة دخول السوق بشكل أكبر، رغم أنها توفر حماية أقل للمستثمرين وقيودا أخف على تحرك الأموال.

آن صوفي كلوتس

الدول الأصغر سبقت الجميع إلى نهج أكثر تطورا حسب الطلب

وبين هذا وذاك هناك مسار ثالث تتيحه دول مثل البحرين وروسيا البيضاء ومالطا وجبل طارق من خلال وضع قواعد محددة لقطاع العملات المشفرة، وهي تراهن على إمكانية جذب شركات بالجمع بين الأمان التنظيمي وحوافز مثل الإعفاءات الضريبية.

ورغم أن النجاح غير مضمون فإن العملات المشفرة تمثل فرصة نادرة لهذه الدول أو الأقاليم لاقتناص شريحة من سوق ناشئة تتضمن جذب استثمارات وخلق وظائف في وقت تتبنّى فيه المراكز المالية الكبرى نهجا أكثر تحفظا يقوم على التريث.

ويرى جيس أوفرول المحامي لدى كليفورد تشانس في نيويورك والمتخصص في الجوانب التنظيمية للعملات الرقمية أن "ثمة ولايات قضائية تسمح بكل شيء. وعلى النقيض هناك الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي. وفي الوسط يوجد الشق المغري في هذا الطيف".

ويقول إن الدول والشركات قد تستفيد من ظهور أطر عمل مخصصة للعملات المشفرة. لكنه يضيف أن الدول التي تخطئ في وضع القواعد قد تخالف القواعد العالمية للقضاء على الاستخدام غير القانوني للعملات الرقمية.

وهناك تساؤلات كبرى حول قدرة هذه الدول على أن تمنع باستمرار التلاعب والأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال، التي تجتاح هذا القطاع وربما تضرّ بسمعتها كمراكز آمنة.

ومن المخاطر الأخرى في وضع القواعد لصناعة العملات المشفرة، التي تشهد تحولات سريعة لا يمكن التنبؤ بمسارها، أن هذه القواعد قد يتجاوزها الزمن بشكل سريع.

مؤخرا قررت شركة زد.بي.اكس المتخصصة في التشفير ومقرها سنغافورة، إطلاق منصة لتداول العملات المشفرة اسمها "كيوم" الشهر المقبل لخدمة المؤسسات الاستثمارية مثل شركات التداول ذات النشاط العالي وصناديق التحوط.

وقد اختارت الشركة إقامة هذا النشاط في المنامة عاصمة البحرين، لكن الاعتبارات التي واجهتها تلخص المأزق الذي يواجه لاعبين كثيرين في هذه الصناعة.

وقال راماني راماتشاندران الرئيس التنفيذي لشركة زد.بي.اكس إن، الشركة استبعدت فكرة العمل في إطار نظام وحدات المعاملات الخارجية سواء بقواعد تنظيمية محدودة أو دون أي منها.

وأضاف أن مثل هذه القاعدة ربما تردع مستثمرين كبارا مع اشتداد التدقيق في العملات الرقمية من جانب الحكومات والجهات التنظيمية العالمية.

وكانت البحرين قد أطلقت في فبراير الماضي قواعد تنظيمية لشركات العملات الرقمية تتضمن وضع ضوابط صارمة لخلفيات الزبائن ومعايير الحوكمة والقيود على مخاطر الأمن السيبراني.

ويرى راماتشاندران أن إقامة النشاط في مواقع أصغر مثل البحرين أرخص بكثير في العادة من حيث الالتزام بالقواعد وكلفة الإدارة مقارنة بالمراكز المالية الكبرى.

وتقدر شركة زد.بي.اكس أن هذه التكاليف قد تبلغ نحو 200 ألف دولار سنويا في البحرين مقارنة مع 750 ألف دولار على الأقل في لندن.

وقال أديتيا ميشرا الشريك المؤسس لشركة زد.بي.اكس إن ثمة مزية أخرى في تأسيس النشاط في بلد أصغر، يتمثل في التواصل الوثيق الذي يمكن أن يتاح للشركات مع الهيئات التنظيمية، وهو ما قد لا يتيسر في مركز مالي كبير. وأضاف أن البحرين تتيح أيضا دخول أسواق الخليج.

وبدأت منصة أخرى لتداول العملات المشفرة هي "آي اكستشينج" نشاطها في مينسك عاصمة روسيا البيضاء هذا الشهر بهدف جذب مستثمرين من سوق كومنولث الدولة المستقلة، الذي يشمل روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة.

وقال إيغور سنيجكو الشريك المؤسس للشركة إن روسيا البيضاء هي الخيار الأفضل لأن بها إطار عمل تنظيمي تفتقر إليه دول أخرى في المنطقة.

وتشترط روسيا البيضاء مراجعة حسابات مصدري العملات الرقمية وتفاصيل المشروعات التي يستند إليها أي إصدار. وتتضمن القواعد مراقبة المعاملات المشبوهة للوفاء بمعايير غسل الأموال الدولية.

ومن الحوافز التي تعرضها روسيا البيضاء إعفاءات ضريبية للشركات التي تقوم بتعدين العملات المشفرة وتداولها. كما تتيح القواعد لوائح أقلّ تشددا في ما يتعلق بالقيود على العملات وتأشيرات الدخول.

وعلى النقيض فإن معاملات العملات الرقمية تخضع للضرائب في الولايات المتحدة وتسري عليها في بريطانيا ضرائب أرباح رأس المال.

وقالت منصة آي اكستشينج إنها درست في البداية الوضع في دول أخرى منها إستونيا ومالطا، لكنها اختارت روسيا البيضاء بسبب قربها من سوقها المستهدفة.

وتتباين القواعد التنظيمية للعملات المشفرة في مختلف أنحاء العالم، رغم الجبهة الموحدة للقوى الاقتصادية الكبرى، التي واجهت خطط فيسبوك لإصدار عملتها ليبرا.

فقد حظرت الصين العملات المشفرة بالكامل، كما أوصت لجنة حكومية هندية الأسبوع الماضي باتخاذ إجراء مماثل.

وهناك مؤشرات على أن صياغة قواعد للعملات المشفرة لن تقتصر على دول مثل روسيا البيضاء والبحرين. فقد خطت دول كبرى مثل فرنسا واليابان خطوات في هذا الاتجاه.

وترى آن صوفي كلوتس، التي شاركت في دراسة عن تنظيم العملات المشفرة بجامعة كامبريدج، أن العمل في إطار قواعد تنظيمية في مركز راسخ يمكن أن يتيح للشركات دخول أسواق أعمق وأكثر سيولة ويوفر قدرا أكبر من اليقين في ما يتعلق بالقوانين المالية.

200

ألف دولار سنويا تكلفة ممارسة نشاط للعملات المشفرة في البحرين مقابل 750 ألف دولار في لندن

وتقول إن الدول الأصغر هي التي سبقت الجميع إلى اتباع نهج أكثر تطورا "حسب الطلب". وتضيف أن ذلك ربما يحقق الوضوح لكل من شركات العملات المشفرة والخدمات المرتبطة بها مثل البنوك، التي كانت تخشى في السابق غموض الوضع القانوني للقطاع.

ويقر فيكتور بروكوبينيا رائد أعمال العملات المشفرة في روسيا البيضاء، بظهور مخاطر كبيرة في نشاطات تكنولوجيا سلاسل الكتل (بوك تشين) تتضمن إمكانية غسل الأموال.

لكنه يؤكد إمكانية تخفيف حدة المخاطر بالقواعد التنظيمية الواضحة، وأن على الدول مثل روسيا البيضاء ألا تفوت فرصة اقتناص شريحة من سوق ناشئة، مؤكدا أن "أكبر المخاطر تأتي من عدم القيام بأي مخاطرة".

أبل تتوقع عوائد استثنائية من آيفون 11

طلبات أبل من الموردين تؤكد طموحها بتسجيل قفزة في المبيعات

لندن – تكشف خطط إنتاج الجيل المقبل من هاتف آيفون، أن شركة أبل طلبت من مورديها إنتاج مكونات لنحو 75 مليون جهاز آيفون 11 على الأقل، خلال النصف الثاني من العام الحالي، وهو ما يعادل طلبياتها للجيل السابق آيفون إكس.أس، مع ترجيح ارتفاع تلك الطلبيات.

وذكر تقرير لوكالة بلومبرغ أن تلك الأرقام المرتفعة تشير إلى أن أبل تتوقع طلبا كبيرا على الجيل الجديد من أهم منتجاتها، رغم التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع سوق الهواتف الذكية.

ويبدو أن أبل وكبار منتجي الهواتف الذكية يتوقعون فورة في تغيير الهواتف القديمة من قبل المستخدمين بسبب تقنيات الجيل الخامس للاتصالات، التي تمثل نقلة كبرى في سرعة نقل البيانات وطرح أنواع جديدة من التطبيقات.

وكانت أبل قد توقفت عن الكشف عن أرقام شحنات آيفون في الربع الأخير من العام الماضي، حين بدأت المبيعات بالانكماش. وبدأت تركز أكثر على نمو الخدمات والتطبيقات مثل أبل ميوزك.

وتشير تقديرات المحللين إلى أن أبل باعت ما بين 70 إلى 80 مليون هاتف آيفون جديد خلال النصف الثاني من العام الماضي.

وتظهر التقديرات الداخلية أن الموردين الآسيويين للشركة يستعدون لإنتاج مكونات لثلاثة طرازات جديدة من أجهزة آيفون لتلبية الطلب في موسم العطلات. وهناك مؤشرات إلى إمكانية زيادة الإنتاج إلى 80 مليون هاتف جديد إذا لزم الأمر.

ويتضح ذلك من نشاط فوكسكون، الشركة الرئيسية لتجميع أجهزة آيفون، في تعزيز التوظيف في الصين وزيادة رواتب العاملين لديها بنسبة 10 بالمئة مقارنة بالعام الماضي، في مؤشر على محاولة ضمان وجود عدد كاف من العمال لتلبية طلبات شركة أبل.

وتترقب الأسواق موعد طرح مفاجآت أبل المثبت في سبتمبر منذ عام 2012 لتقديم أجهزة آيفون الجديدة، التي يجري طرحها للبيع عادة في نهاية الشهر ذاته.

وينتظر المراقبون إعلان نتائج الشركة اليوم للربع الثاني من العام الحالي وهو الفصل الثالث في سنتها المالية، والتي قد تصاحبها مؤشرات على توجه الشركة وتوقعاتها في النصف الثاني من العام.

75

مليون جهاز على الأقل تنوي أبل طرحها خلال العام الحالي من هواتف آيفون الجديدة

وتشير أرقام أبل إلى أن إيرادات آيفون بلغت في الربع الرابع من العام الماضي نحو 52 مليار دولار بانخفاض قدره 15 بالمئة بمقارنة سنوية ثم تراجعت إلى 37 مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي.

وتشمل تلك الأرقام مزيجا من النماذج الجديدة للعام الماضي والنسخ السابقة من جهاز آيفون، وقد تشير أرقام هذا العام إلى استقرار المبيعات بعد عام من التراجع.

ويرى محللون أن خطط مزودي أبل لإنتاج مكونات لما يصل إلى 75 مليون هاتف آيفون جديد، لا تعني بالضرورة أن الشركة ستبيع هذا العدد الكبير، لحين معرفة درجة الإقبال على أجهزتها الجديدة.

وتعاني أبل، في ظل اعتمادها الشديد على إيرادات آيفون، من تراجع الطلب على الهواتف الذكية، بسبب تراجع ميل المستخدمين لاستبدال هواتفهم، إضافة إلى اقتطاع المنافسين الصينيين لحصة كبيرة من الأسواق.

كما تأثرت بتداعيات الحرب التجارية على النمو الاقتصادي في الصين، وابتعاد المستهلكين الصينيين عن العلامات التجارية الأميركية.

ويرجح محللون انخفاض شحنات آيفون بنسبة 13.3 بالمئة خلال العام الحالي لتصل إلى 189 مليونا وفقا لمتوسط التوقعات التي جمعتها بلومبرغ، ويأمل المستثمرون على المدى الطويل في أن تتمكن أبل من إعادة البريق لمنتجها الأكثر شهرة.

الشريك المؤسس لفيسبوك يعمل على تفكيكها

كاليفورنيا (الولايات المتحدة) - تصاعدت انتقادات الشريك المؤسس لموقع فيسبوك كريس هيوز لخطورة اتساع هيمنة شبكة التواصل الاجتماعي، خاصة منذ طرح خططها لإصدار العملة الرقمية ليبرا، التي يصفها بالمخيفة.

وكان هيوز من أبرز الأصوات المطالبة بتفكيك فيسبوك، وهو يساعد الآن السلطات التنظيمية والتشريعية الأميركية في التحقيق في ما إذا كان ينبغي تفكيك الشركة بسبب مخالفتها لقواعد مكافحة الاحتكار.

وذكرت تقارير في صحف أميركية كبرى مثل واشنطن بوست ونيويورك تايمز أن هيوز يتعاون في هذا الغرض مع أكاديميين بارزين في مجال مكافحة الاحتكار مثل سكوت هيمفيل من جامعة نيويورك وتيم وو من جامعة كولومبيا.

كما اجتمع هيوز مع لجنة التجارة الاتحادية ووزارة العدل ووكالات أميركية مهتمة بدراسة قوة فيسبوك السوقية لمناقشة التحقيقات في سلوك شبكة التواصل الاجتماعي التي ساعد في تأسيسها عام 2004.

وعرض خلال الاجتماعات التي عقدت مع السلطات التنظيمية تقريرا مكونا من 39 صفحة يوضح الأسباب التي تجعل من الضروري تفكيك شركة فيسبوك، تتضمن أدلة على أنها قامت بعمليات استحواذ دفاعية كثيرة لدحر المنافسين.

ويرى محللون أن مشاركة هيوز التحقيقات لها أثر كبير، بسبب مساهمته في تأسيسها، رغم أنه ترك الشركة قبل أكثر من 10 سنوات. وسبق أن وجه دعوات إلى لجنة التجارة الاتحادية لتفكيك فيسبوك.

كما أنه يعرف التفاصيل الداخلية للشركة ويمكنه تزويد المحققين بقائمة من الأشخاص الذين ينبغي استدعاؤهم للإجابة على أسئلة السلطات التنظيمية من أجل الحصول على خبايا ودوافع عمليات الاستحواذ الرئيسية التي أجرتها فيسبوك.

ومن المؤكد أن يكون دور هيوز كبيرا في نجاح حجة مكافحة الاحتكار التي تروج لها لجنة التجارة الاتحادية. وتؤكد واشنطن بوست أن تعاون هيوز مع سكوت هيمفيل وتيم وو يحاول توفير أسباب لتفكيك فيسبوك بناء على استحواذها على واتساب وإنستغرام.

وترتكز تلك الجهود إلى أن تلك الاستحواذات خرقت قواعد مكافحة الاحتكار، لأن فيسبوك استخدمتها للقضاء على المنافسة وتعزيز موقعها الاحتكاري.

وإذا نجحت تلك الجهود في إثبات أن عمليات الاستحواذ خرقت قواعد مكافحة الاحتكار، فيمكن أن يؤدي ذلك إلى تفكيك الإمبراطورية، مثلما حصل في عام 1911 حين جرى تفكيك شركة ستاندرد أويل بسبب هيمنتها الاحتكارية.

ويحتاج المحققون إلى تقديم أدلة حاسمة تثبت أن نية فيسبوك من عمليات الاستحواذ كانت القضاء على المنافسة المستقبلية، ولذلك فإن مشاركة هيوز العارف بخفايا الشركة مهمة جدا لتحقيق ذلك الغرض.

وترى التقارير أن هيوز يمكنه تزويد المحققين بمعلومات عن أدوار الموظفين السابقين والحاليين في فيسبوك والشركات التي استحوذت عليها، وبذلك يساعد المحققين في الحصول على فهم أفضل حول أسرار عمليات الاستحواذ.

وتؤكد شركة فيسبوك أن عمليات الاستحواذ كانت استثمارات في مجال الابتكار، وفقا لشهادة مكتوبة قدمها أحد المسؤولين التنفيذيين فيها.

خطورة مساعدة كريس هيوز في تفكيك فيسبوك تكمن في أنه يعرف أسرار وخبايا الشركة

وتقول نيويورك تايمز إن مسار التحقيق الذي تجريه لجنة التجارة الاتحادية لم يتضح حتى الآن، وأن التحقيقات التي تجريها الوكالة لا تزال تجري خلف الأبواب المغلقة.

وتتضح جهود هيوز في مساعدة التحقيق في كونه نشر مقالا في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "حان الوقت لتفكيك فيسبوك". وقال فيه إن طريقة احتكار فيسبوك تقلل المنافسة وتخنق الابتكار وتسمح لها بتجميع كميات هائلة من القوة غير المحدودة.